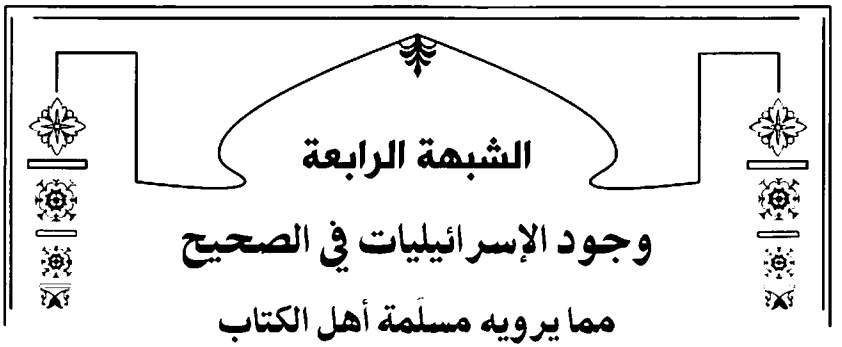

الشبهة الرابعة

وجود الإسرائيليات في الصحيح

مما يرويه مسلَمة أهل الكتاب

مـن الشُّـبَه التـي يطرحهـا بعـض المعاصـرين علـىٰ صـحيح البخاري: وجود مرويات وأحاديث منسوبة إلىٰ النبي ﷺ، وهي في أصـلها مـن المرويـات الإسـرائيلية التـي يتناقلهـا علمـاء أهـل الكتاب.

قال المعلمي: «هـذه مكيـدةٌ مهولـةٌ يكـاد بهـا الإسـلام والسـنة، اخترعها بعض المستشرقين فيما أرىٰ، ومشت علىٰ بعض الأكابر، وهـذا رَجْـم بالغيـب، وتظَـنّ للباطـل، وحـط لقـوم فتحـوا العـالم، ودبروا الدنيا أحكم تدبير إلىٰ أسفل درجات التغفيـل، كـأنهم رضي الله عنهم لم يعرفوا النبـي ﷺ ودينـه وسـنته وهديـه، فقبلـوا مـا يفتريـه عليـه وعلىٰ دينه إنسان لم يعرفه»[1].

ويسندون هذا الادعاء إلىٰ وقـوع التشـابه بـين هـذه المرويـات الإسرائيلية، وبين الأحاديث المروية.

---

(١) الأنوار الكاشفة- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي (١٢/ ١٤٥)، بتصرف يسير.

ويبالغ بعضهم فيزعم أنَّ كل ما رواه مسلمة أهل الكتاب (مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه) مختلَق ومكذوب، وأنَّ مروياتهم ليس فيها صدق ولا حق، حتىٰ ولو كان في شريعتنا ما يؤيد هذا المروي ويصدقه[١].

وقد يستشكل أحدُهم حديثًا معينًا استشكالًا عقليًّا فقط، فيصفه بأنه من المرويات الإسرائيلية، ولو لم يوجد في المنقول عن أهل الكتاب[٢].

والرد على هذه الشبهة بما يلي:

أولًا: أن العلماء قسموا الأخبار المروية عن أهل الكتاب إلىٰ ثلاثة أقسام:

١- ما علمنا صحته بشهادة شرعنا بصدقه، فهذا لازم القبول، مع الاستغناء بما جاء في شرع النبي ﷺ عما سواه.

٢- ما علمنا كَذِبه بما عندنا مما يخالفه، فهذا باطل، ويجب رده.

٣- ما هو مسكوت عنه فلا يُعلم صدقه، ولا كذبه، فمثل هذا لا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته[٣].

---

(١) ينظر: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، لمحمد أبو شهبة (ص: ٨٤).

(٢) ينظر: الاتجاه العقلي وعلوم الحديث، لخالد أبا الخيل (ص: ٣٥٩)، والسنة المفترىٰ عليها، لسالم البهنساوي (ص: ٢٩١).

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٩).

فعلم مما سبق: أنه لا ينكر موافقة الوحي المنزل على النبي ﷺ لما هو موجود عند أهل الكتاب، فإن الكتاب المنزل على النبي ﷺ جاء مصدقًا لما جاء به النبيون من قبل، وأن في القرآن الكثير مما يوافق ما عند أهل الكتاب(١).

ومَن رد الروايات الإسرائيلية مطلقًا من غير تفصيل؛ فهو مخالف لمنهج العلماء في تقسيم المرويات الإسرائيلية، والاستشهاد بها فيما لا نص فيه في شرعنا(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الإسرائيليات يجوز أن يروى منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيما علم أن الله أمر به في شرعنا ونهى عنه في شرعنا، فأما أن يثبت شرعًا لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت فهذا لا يقوله عالم»(٣).

ثانيًا: أنه وقع هذا التشابه بين بعض نصوص القرآن الكريم، وبين بعض الأحاديث النبوية، فهل يقرر أصحاب هذه الشبهة (من خلال ذلك) وقوع التحريف في نص القرآن الكريم(٤).

---

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع (٢/ ٧٥٢).

(٢) ينظر: الاستدلال في التفسير، لنايف الزهراني (ص: ٥١١).

(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ١٣٥).

(٤) ينظر: الاتجاه العقلي وعلوم الحديث، لخالد أبا الخيل (ص: ٣٦٨- ٣٦٩).

ثالثًا: أن الأصل في رواية الصحابي أو التابعي لنص معين (من غير تمييز)؛ أنه راو لحديث نبوي شريف صادر من النبي ﷺ، فإذا روىٰ شيئا مما يوافق ما يوجد عند أهل الكتاب، فإنه محمول علىٰ هذا الأصل؛ «لأنه بصدد بيان شريعتهم فلا يظن بهم النقل عن غيرها، من غير تمييز لذلك»[(١)].

قال السخاوي: «يبعد أن الصحابي المتصف بالأخذ عن أهل الكتاب يسوغ حكاية شيء من الأحكام الشرعية التي لا مجال للرأي فيها مستندًا لذلك، من غير عزو مع علمه بما وقع فيه من التبديل والتحريف»[(٢)].

رابعًا: أن الصحابة وأئمة التابعين كانوا أصدق الناس لسانًا، وأنقىٰ الأمة قلوبًا، وأنصح البرية للرسول ﷺ، ولازم القول بهذه الشبهة الطعن في دين الصحابة والتابعين، وتكذيبهم في جميع مروياتهم[(٣)].

وأما ما يستدل به بعضهم علىٰ تقرير الشبهة السابقة: بأن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب،

---

(١) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي (ص: ١٦٢).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ١٦٤)، بتصرف.

(٣) ينظر: السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب (ص: ٣٥١).

وكان يرويها للناس[١]؛ فيقال في الجواب عنه:

١- أن الصحابة جميعهم أمناء عند الأمة على حديث النبي ﷺ، فإذا روى أحدهم شيئا فإنه يميز ما يرويه عن النبي ﷺ عما يرويه عن غيره[٢].

٢- أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما لم يكن يثق بتلك الكتب، فقد كان يسمي صحيفته عن النبي ﷺ بالصادقة؛ تمييزًا لها عما في تلك الصحف من أخبار ومرويات[٣].

٣- أن الواقع المشاهد اليوم قلة الروايات الإسرائيلية المنسوبة إلى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، بل الرواية عنه في هذا الباب نادرة جدًّا، وهذا مما يدل على عدم تأثير ما يرويه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما من أخبار أهل الكتاب في مروياته عن النبي ﷺ[٤].

---

(١) قال الدكتور مساعد الطيار في شرح مقدمة في أصول التفسير (ص: ١٦٢): «الذي يبدو أن خبر الزاملتين له أصل صحيح، وإن كان خبر الزاملتين عزيزًا جدًا، لا تكاد تجده في كتب الآثار».

(٢) ينظر: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي (٢/ ٦٣٦).

(٣) ينظر: الأنوار الكاشفة- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٢/ ١٧٣).

(٤) ينظر: شرح مقدمة في أصول التفسير، لمساعد الطيار (ص: ١٦٣).

خامسًا: أن القول بدخول كثير من الروايات الإسرائيلية إلىٰ كتب الحديث النبوي، واختلاطها بالمرويات المسندة؛ هدمٌ للسنة وطعنٌ في الشريعة، وذلك بما يلزم منه من أمور باطلة، ومنها:

١- عدم تحقق حفظ الله تعالىٰ لكتابه الكريم من التحريف والتبديل، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ هو المبين لآيات الكتاب، والموضح لها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤].

فلا يمكن الوصول إلىٰ معاني القرآن الكريم، وإدراك المراد الإلهي إلا من خلال السنة النبوية، وهذا يلزم منه شمولية الحفظ الإلهي للسنة النبوية، وأنها متحققة فيها كما هي متحققة في حفظ القرآن الكريم.

فإذا كانت أقوال النبي ﷺ لم تسلم من الوضع والكذب فيها، وتسرب المرويات الإسرائيلية إليها، فإن ذلك يعني عدم تحقق الحفظ الإلهي لكتابه الكريم.

٢- أن في ذلك تسفيهًا لجميع علماء الحديث، وأئمة السلف، حين راجت عليهم تلك الروايات، واختلطت بالأحاديث النبوية،

وعجزوا عن تمييز قول النبي ﷺ عن الروايات الإسرائيلية، بينما يزعم هؤلاء المتأخرون الأقل معرفةً، ودرايةً وفهمًا ولغةً وديانةً أنهم تمكنوا من ذلك وميزوا ونقدوا.

٣- أن في ذلك هدمًا لعلم قواعد الحديث، ومنهج الحفاظ في التصحيح والتضعيف والتعليل، وعلم الجرح والتعديل ونقد الرجال، حيث لم تتمكّن هذه القواعد من صد الدخيل علىٰ السنة النبوية، ولم تستطع تمييز القول النبوي عن غيره.

قال الشيخ عبد الله الجديع: «لم أجد في منهج أهل العلم بالحديث مثالًا واحدًا أعلُّوا به رواية ثقة بمجرد وقوع تلك الموافقة، حتىٰ يقوم دليل علىٰ وهم الثقة، **ولكني وجدت بعض أهل زماننا ممن ليس من هذا العلم في شيء يشكك في بعض الحديث؛ لكونه وجد نظيره في التوراة التي عند اليهود**»[(١)].

(١) تحرير علوم الحديث (٢/ ٧٥٢).